أبعاد الصراع العربي – اليوناني على إدارة الكنيسة الارثوذكسية في القدس (١٩١٧– ١٩٤٨)

م.م نيزك سعيد عبد الكريم
المديرية العامة للتربية/ الرصافة الاولى
nyzksyd@gmail.com

الملخص

شـهدت مـدة الاحـتلال البريطـاني لفلسـطين (١٩١٧–١٩٤٨) ذروة الصـراع الـداخلي فـي الكنيسـة الأرثوذكسية في القدس، أذ لم يكن صراع دينيًا عقائدياً فحسب ، بل كان صراعًا قوميًا وإداريًا تمثل في انتزاع الرئاسة اليونانية وبين الرعية العرب الأرثوذكس في فلسطين التي سعت استعادة حقوقهم الإدارية والمالية في الكنيسة ، والتي كانت محتكرة من قبل "أخوية القبر المقدس" اليونانية منذ العهد العثماني . وعندما احتلت بريطانيا القدس عام ١٩١٧، ورثت أزمة مالية وإدارية في البطريركية. حاولت الإدارة البريطانية التدخل لضبط الأمور عبر لجنة برترام– يونغ ، التي وضعت تقريرًا مفصلًا اقترح إعطاء العرب دورًا أكبر في إدارة شؤونهم، لكن البطريركية اليونانية رفضت التنفيذ بحجة الحفاظ على "يونانية الكرسي الأورشليمي". لذا نظم العرب الأرثوذكس أنفسهم بشكل قوي لمواجهة التهميش، عن طريق عدة مؤتمرات طالبت بها بالاعتراف بالحقوق القومية للعرب في الكنيسة ورفض الانفراد اليوناني بالقرار. وكذلك خشي العرب من قيام البطريركية اليونانية بـ بيع أو تأجير أراضي الكنيسة للوكالة الصهيونية لسداد ديونها، وحدث ذلك فعليًا في عدة صفقات بينهما ، وهكذا تحول الصراع من خلاف داخلي إلى قضية أمن قومي فلسطيني. وهنا تكمن أهمية الموضوع كون أن الاستعمار الديني اليوناني للكنيسة يكمل الاستعمار السياسي البريطاني . كما أنه مثل معركة قومية للمسيحيين العرب لإثبات هويتهم الفلسطينية في وجه محاولات التغريب اليوناني، وكان جزءًا لا يتجزأ من النضال الوطني الفلسطيني العام.

الكلمات المفتاحية : الارثوذكس – النفوذ اليوناني – العرب– الصراع

Abstract

The period marked of the British occupation of Palestine (١٩١٧-١٩٤٨) witnessed the peak of internal conflict within the Orthodox Church in Jerusalem. This was not merely a religious conflict of doctrine, but a distinctly national and administrative struggle between the Greek Patriarchate and the Arab Orthodox congregation in Palestine, who sought to reclaim their administrative and financial rights within the Church. These rights had been monopolized by the Greek

"Brotherhood of the Holy Sepulchre" since the Ottoman era. When Britain occupied Jerusalem in ١٩١٧, it inherited a financial and administrative crisis within the Patriarchate. The British administration attempted to intervene and resolve the situation through the Bertram-Young Commission, which produced a detailed report proposing a greater role for the Arabs in managing their affairs. However, the Greek Patriarchate refused to implement the proposal, citing the need to preserve the "Greek character of the See of Jerusalem." Consequently, the Arab Orthodox organized themselves effectively to counter their marginalization,by holding several conferences that demanded recognition of their national rights within the Church and rejected the Greek Patriarchate's exclusive control over decision-making. The Arabs also feared that the Greek Orthodox Patriarchate would sell or lease church lands to the Zionist organization to settle its debts, and this which in fact occur in several transactions between them. This transformed the conflict from an internal dispute into a Palestinian national security issue. The importance of this topic lies in the fact that the Greek religious domination of the Church complemented British political domination. It also represented a national struggle for Arab Christians to assert their Palestinian identity in the face of Greek assimilation attempts, and it was an integral part of the broader Palestinian national struggle.

Keywords: Orthodox , Greek influence , Arabs , Conflict

المقدمة

يعد الصراع العربي – اليوناني داخل الكنيسة الأرثوذكسية أحد أقدم النزاعات الدينية – القومية في المنطقة، واذ تعود جذوره إلى الحقبة العثمانية واستمر حتى منتصف القرن العشرين . تمحور الخلاف حول السيطرة على بطريركية القدس وسلطاتها، اذ كانت قيادة الكنسية محتكرة من قبل الإكليروس اليوناني، في حين طالب العرب الأرثوذكس بمزيد من التمثيل في إدارة شؤون الكنيسة ، ثم تصاعدت حدة التوترات مع ظهور الحركات القومية العربية، مما أدى إلى محاولات إصلاحية قوبلت بمقاومة من قبل البطريركية اليونانية والسلطات العثمانية ثم البريطانية.

ومع تنامي الحركات القومية في القرن التاسع عشر، بدأ العرب الأرثوذكس بالمطالبة بالإصلاحات، مستندين إلى تصاعد الوعي القومي العربي وإلى رغبتهم في إنهاء السيطرة اليونانية المطلقة على الكنيسة وهنا تكمن أهميه الموضوع لما له تأثير في التاريخ العربي الارثوذكسي وصراعه على مر السنين مع

بطريراكية اليونانية من أجل أعادة حقهم ، وتم تحديد الاطار الزمني للبحث بعام ١٩١٧ كونه العام الذي احتلت فيه بريطانيا فلسطين ،وأنتهى البحث عام ١٩٤٨ مع وانتهاء الانتداب البريطاني عليها وأعلان دولة اسرائيل.

تضمن البحث ، مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة ، اذ تناول التمهيد بدايات الصراع العربي الارثوذكسي خلال العهد العثماني . وتطرق المبحث الاول الى الموقف البريطاني من النفوذ اليوناني في الكنيسة الارثوذكسية .اما المبحث الثاني فقد تناول الصراع العربي – اليوناني والموقف البريطاني منه ، اذ استعرض المؤتمرات التي عقدها العرب الارثوذكس كالمؤتمر العربي الاول في حيفا عام ١٩٢٣ والمؤتمر العربي الثاني في يافا عام ١٩٣١ والمؤتمر العربي الثالث عام ١٩٤٤ في القدس ، والموقف البريطاني المتمثل بلجنة برترام يونغ ، واصدار قانونين مهمين بشكل كبير على طبيعة الصراع بين العرب الارثوذكس والبطاركة اليونان وهما قانون البطريركية الارثوذكسية رقم (٢٥) لعام ١٩٣٥ وقانون انظمة الملة الارثوذكسية العربية لعام ١٩٤٧ .

تناول المبحث الثالث الجمعيات الارثوذكسية ودورها في الصراع العربي – اليوناني التي تأسست خلال مدة البحث والتي كان لها دور كبير في مناهضة الادعاءات اليونان في الكنيسة الارثوذكسية ، كذلك الصحف التي تأسست في تلك المدة والتي ادت دوراً كبيراً في نشر المطالب العرب الارثوذكس وبيان حقوقهم .

توطئة / الجذور التاريخية للصراع العربي الارثوذكسي في العهد العثماني حتى عام ١٩١٧

تأسست الكنيسة الارثوذكسية في القدس في القرن الاول الميلادي في عهد القديس يعقوب بن يوسف الزبدي ، الا أن التاريخ الرسمي لتأسيس الارثوذكسية كان في القرن الرابع الميلادي في عهد الامبراطور قسطنطين الذي شرع ببناء و تعمير الاماكن المقدسة ومنها القدس . وكان الارثوذكس النصارى يشكلون غالبية سكان القدس قبل الفتح الاسلامي وحافظوا على تواجدهم في المنطقة دون قيد منذ ذلك العهد[1](ابراهيمي،١٩٧٠،ص٢٢؛قسم الارشيف والمعلومات،٢٠١٨،ص٣٧) .

ضمت الكنيسة الارثوذكسية أربعة بطريركيات خلال العهد العثماني ويمكن توضيحها كماياتي : اسطنبول – الاسكندرية – انطاكيا– القدس ، التي كانت تتبع بطريركية القسطنطينية وكانت اصغرهن من حيث الاتباع ، وكانت الدولة العثمانية تنظر الى الارثوذكس نظرة جيدة وتعاملهم معاملة المسلمين ، وكان بطريرك القدس ينتخب من قبل اعضاء الطائفة الارثوذكسية العرب ويرسل الى العاصمة اسطنبول حيث يتم

تعيينه من قبل السلطان العثماني ببراءة سلطانية ويمكث في استانبول مدة معينة ثم يرسل الى القدس وخلال المكوثه في استانبول كان يدير شؤون بطريركية القدس وكلاء عنه من الرهبان[٢](حمدان و الاقرع ، ٢٠١٨ ، ص٣٣).

تقلد أبناء الطائفة الارثوذكسية مناصب مهمة في متصرفية القدس اثناء العهد العثماني ، اذ تولى استربادي افندي الذي كان عربي ارثوذكسي، رئاسة بلدية القدس، كما عمل بعض المهندسيين كمستشاريين في المجلس البلدي[٣](القضاة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٢٢) .

، الا انه في عام ١٥٣٤ نقلت بطريركية القدس من العرب الى اليونانيين حينما استدعى السلطان العثماني سليمان القانوني عطا الله الثاني البطريرك العربي الى استانبول على اثر وصول انباء اليه من سكان متصرفية القدس يشكون من سوء معاملة البطريرك لهم ، لذلك عمل على عزله واسناد منصب البطريركية الى جرمانوس اليوناني[٤](سلامة،٢٠٢٣).

لذلك تحولت بطريركية القدس من العرب الى اليونانيين ، ويعد جرمانوس اول بطريرك يوناني في كنيسة القدس ، اذ كان يجيد اللغة العربية التي تعلمها في مصر وظل في منصبه لمدة ٤٥ عاما ، ومنذ ذلك الحين اقتصرت إدارة بطريركية الكنيسة الارثوذكسية على اليونانيين فقط ، الذين كان يتم تعيينهم من العاصمة استانبول مباشرةً[٥](الغوري ، ٢٠٠٩) .

بدأ الصراع العربي – اليوناني على بطريركية القدس في العهد العثماني منذ عام ١٨٧٥ حينما اصدرت الدولة العثمانية قانون البطريركية الرومية الارشليمية ، الذي شمل احكام البطريركيه وتنظيم الطقوس الدينية وكيفية أدارة الكنيسة والممارسات الدينية ، فأحتج العرب على القانون الذي كان مجحفاً في حقهم وقابلوه بمزيد من المطالب ، كما قام العرب الارثوذكس بتأسيس جمعية ارثوذكسية وطنية في عام ١٨٨٢ التي طالبت الحكومة العثمانية بالسماح لابناء العرب الارثوذكس بالدخول الى سلك الرهبنة في سائر فلسطين ، وأتاحة لهم الفرصة للوصول الى اعلى درجات كهنوت ، الامر الذي دفع الحكومة العثمانية الى الاستجابة لبعض مطالب العرب الارثوذكس ومنها تأسيس ما عرف بنضاره عليا ، التي كان نصف اعضائها من الرهبان اليونان والنصف الاخر من الكهنة العرب برئاسة البطريرك اليوناني من أجل أدارة الكنيسة بشكل

مشترك ، الا أن ذلك لم يطبق على أرض الواقع ، فقد ظلت الحكومة العثمانية في فلسطين تماطل بتنفيذ هذا الاجراء[٦](الاقرع و حمدان ،٢٠١٨، ص٤٦).

على اثر صدور الدستور العثماني عام ١٩٠٨ الذي كان من أهم بنوده تشكيل مجالس مليه في المناطق التابعة للسيطرة العثمانية ، لذا فقد تشكلت تلك المجالس وكان أهمها وأكبرها في مدينة القدس ، وكانت من أهم الاعمال التي قام بها المجلس التفاوض مع البطريرك اليوناني ديمانوس من أجل التوصل الى تحقيق بعض مطالب العرب الارثوذكس ، والتي كان من ضمنها تشكيل مجلس مختلط مكون من ابناء العرب الارثوذكس ورجال الدين اليونانيين داخل الكنيسة الارثوذكسية[٧](الغوري،٢٠٠٩،ص٣).

لذا نشط بعض الشبان العرب في مقدمتهم يوسف العيسى الصحفي ، اذ اشارت سجلات محكمة القدس الشرعية أن وفداً من رؤساء ووجهاء الروم الارثوذكس من أهالي مدينة القدس قد قدموا دعوة الى المحكمة الشرعية في المدينة يطالبون فيها بتطبيق المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، والسعي لسرعة تنفيذ احكامها والتي تنص على اقامة مجلس مختلط بالقدس نصفه من الاكليروس والكهنة الوطنيين والنصف الاخر من الشعب الوطني العثماني يرأسه غبطة بطريرك ، ووظيفته اصلاح المدارس والكنائس والمستشفيات والنظر في جميع احتياجات الملة ، ويكون له حق مراقبة الواردات والمصاريف واعادة انتخاب اعضائه الروحيين من غبطة البطريرك واعضائه العلمانيين برأي الشعب وبتعيين نظارة من الشعب في كل بلده تابعة للكرسي البطريركي المذكور ويكون الرئيس الروحي الموجود فيها ، وتكون وظيفتها كوظيفة المجلس المختلط المذكور نفسه ، وقبول جميع الزائرين من اطراف سوريا وفلسطين في أديرة الوقف كباقي الزوار وقبول وطنيين المستحقين من سلك الأبرشية في سلك الرهبنة وترقيتهم في الدرجات الروحية بالمساواه مع باقي الرهبان اليونانيين وتعديل النظام المخصوص ببطريركية الروم في القدس الذي نشر في زمن الاستبداد واعترض عليه من الشعب بوضع نظام جديد[٨] (الحكيم، ١٩٦٦،ص١٩٥).

وعلى الرغم من أن البطريرك اليوناني ديمانوس كان متجاوباً مع مطالب العرب ، الا أن أخوية المجمع القبر المقدس رفضت هذة المطالب ، حتى انه اتهم ديمانوس بمحاباته للعرب وسعوا الى عزله عن منصب البطريركية ، فقدموا بطلب الى العاصمة العثمانية استانبول من أجل عزل البطريرك ديمانوس ، الا أن المدن

الفلسطينية شهدت احتجاجات واسعة قام بها العرب الارثوذكس نددت بتصرفات المجمع المقدس اليوناني ، وطالبت بعدم أقالة البطريرك ديمانوس ، وشكل وفد رفيع المستوى من شخصيات وزعماء عرب ارثوذكس توجهوا الى العاصمة استانبول وطالبوا من السلطان بعدم عزل البطريرك . واستمرت هذه الاحتجاجات أرجاء فلسطين وحدثت اشتباكات بين القوات العثمانية والمحتجيين ، راح ضحيتها أربعة أشخاص من العرب الارثوذكس ، وتم أبعاد العديد من الزعماء الارثوذكس الى بيروت[٩](الغوري،٢٠٠٩ ، ص٥؛حمدان والاقرع،٢٠١٨ ، ص٤٦).

على اثر تلك الاحتجاجات اصدرت الحكومة العثمانية أمراً بتشكيل المجلس المختلط والذي عقد أول أجتماع له عام ١٩٠٥ والذي بموجبه بدأ البطريرك ديمانوس بممارسة أعماله من جديد رغماً عن أخوية المجمع القبر المقدس . واستمر المجلس بالعمل ثلاثة أعوام لكنه لم ينفذ أي من القرارات التي أصدرت عنه أتجاه العرب الارثوذكس بسبب تماطل البطريرك ديمانوس في تنفيذ تلك القرارات[١٠](الغوري، ٢٠٠٩،ص٦) .

المبحث الاول / موقف بريطانيا حول إدارة الكنيسة الارثوذكسية في القدس حتى عام ١٩٤٨

أحتلت القوات البريطانية مدينة القدس في الحادي عشر من كانون الاول عام ١٩١٧ بقيادة القائد اللنبي ، الذي جاء على رأس قوة عسكرية لاحتلالها[١١](ميسوم، ٢٠١٥،ص٢٨) ، وقد اتفق كل من رئيس بلدية القدس حسين الحسيني والمفتي ومتصرف المدينة عزت بك على تسليم القدس الى قوات البريطانية دون مقاومة ، لاسيما بعد انسحاب الجيش العثماني من المدينة ، وقد اسرع هؤلاء الثلاث الى تسليم الراية البيضاء لمدينة القدس الى السلطات البريطانية خوفاً من اعادة القوات العثمانية الى المدينة واشتداد الصراع بين القوات العثمانية وبين القوات البريطانية[١٢](العسل،١٩٨٩، ص ٤١ –٤٢) .

في بدايات الاحتلال البريطاني ، فرضت الحكومة اليونانية في العاصمه اثينا حمايتها التامه على المؤسسات الدينية في القدس للحفاظ على رعاياها اليونان ،كما قدمت لهم المساعدة والدعم وتدخلت في

شؤونها الادارية من خلال فرض رأيها في انتخاب كبار المسؤولين اليونان في الكنيسة الارثوذكسية ، كما ان كبار رجال الكنيسة كانوا يلجأون الى السلطات اليونانية في اثينا في كل صغيرة وكبيرة ، فعلى سبيل المثال أراد رجال المجمع اليوناني المقدس من الحكومة اليونانية مساعدتهم في عزل البطريرك ديمانوس بعد الاحتلال البريطاني للقدس واتهموا البطريرك بتعاونه مع العرب الارثوذكس ومحاولته صبغ اليونانيه بالصيغه ارثوذكسية عامة مبتعداً عن صيغتها اليونانية البحته ويعد هذا مس لحقوق امتهم التقية القديمة[١٣](الغوري،٢٠٠٩،ص٤).

استغلت الحكومة اليونانية في اثينا الصعوبات التي تمر البطريركية اليونانية في القدس المالية ، فعرضت في أيلول ١٩١٩ عليها مساعدة شهرية عن طريق المصرف الوطني في اليونان بشرط أن توافق البطريركية على مجموعة جديدة من النظم الداخلية ، وضعها في أثينا مطرانان يونانيان وعضوان من وزارة الخارجية اليونانية . مال المجمع المقدس للبطريركية إلى قبول الاقتراح اليوناني فوراً، ولكن البطريركية وأنصار استقلالها عارضوا ذلك لأن النظم الجديدة ستجعل البطريركية تابعة للحكومة اليونانية[١٤](الموسوعة الفلسطينية،١٩٨٤،ص٤٠٧).

ولما حاول المجمع الكنسي المقدس خلع البطريرك، لم تتمكن الحكومة اليونانية من مساعدته بذلك ، اذ كانت سيطرتها على الكنيسة الارثوذكسية محدودة في ذلك الوقت بالرغم من انها كانت تتدخل في عمل البطريرك لكن بطريقة كانت تحاول بها دائماً عدم الاساءة الى الوجود البريطاني في القدس ، فضلاً عن اعتمادها على البريطانيين بالحفاظ على ممتلكات اليونان داخل الكنيسة الارثوذكسية[١٥]

(PAPASTATHIS ,٢٠١٨ P.٢٣٠)

حينما احتلت بريطانيا القدس ، وجدت البطريركية اليونانية في حالة معقدة من الصراعات الداخلية بين الرهبان اليونانيين انفسهم بناءاً على انتماءاتهم المناطقية اليونانية والعائلية ، فضلاً عن أن البطريركية كانت غارقة في الديون اذ وصلت ديونها الى اكثر من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني[١٦](قواسمي ، ٢٠١٧) ، لاسيما

بعد انقطاع الامدادات المالية التي كانت تأتيها من الامبراطورية الروسية ، بسبب قيام الثورة البلشفية[١٧]، وما نتج عنها من تغيرات وولادة الاتحاد السوفيتي ، مماأدى ذلك الى انخفاض عدد الرحلات الحج الروسية وعائداتها الى الكنيسة الارثوذكسية ، كماضعفت الامدادات المالية من دول اخرى ايضاً كانت تدعم البطريركية اليونانية في القدس . مما ادى الى انخفاض في مدخولات البطريركية بنسبه ٦٠% [١٨](روبسون،٢٠١٧،ص٧٨).

وفي حزيران عام ١٩٢١ شكل المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل اللجنة مالية هي لجنة برترام – ليوك لإدارة شؤون البطريركية المالية وللاشراف على تصفية ديون الكنيسة الارثوذكسية ومسح عقاراتها التي تمتلكها والتي كانت في ذلك الوقت تصل الى ٦٣١ عقارا . وقدمت اللجنة تقريرها الذين نص على انه : لا حل لأزمة الديون البطريركية الا ببيع جزء من عقاراتها ، وقامت السلطات البريطانية بتسهيل عملية بيع تلك العقارات الى مندوبين الحركة الصهيونية ، الذين كانوا قد بداوا منذ اواخر العهد العثماني بشراء الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها[١٩](قواسمي،٢٠١٩) .

أصبحت هذه اللجنة البريطانية تتمتع بالسيطرة الكاملة على مالية البطريركية اليونانية في القدس واصبح للمفوضين البريطانيين العاملين في هذه اللجنة السلطة على تعيين الاداريين في ادارة ممتلكات الكنيسة وعقاراتها ، وكذلك لهم الحق في بيع العقارات وابرام القروض وتولي الادارة المباشرة لاي إدارة أوعقار أوعملية تابعة للكنيسة الارثوذكسية في القدس وقد سوّي موضوع الديون دون اللجوء إلى القرض اليوناني، وأعيد السلام مؤقتا إلى البطريركية[٢٠](الموسوعة الفلسطينية ،١٩٨٤، ص٤٠٧).

كما ان السيطرة البريطانية على الكنيسة الارثوذكسية ازدادت بمرور الايام حتى اصبح المجمع المقدس اليوناني لا يستطيع عزل بطريرك الا بأخذ رأي السلطات البريطانية في بادي الامر . فعلى سبيل المثال أراد المطارنه في المجمع المقدس عزل بالبطريرك ديمانوس ، الا انهم لجاوا الى الاتصال بالحكومة البريطانية من أجل مساعدتهم، مما دفع بالسلطات البريطانية الى التدخل[٢١](PAPASTATHIS ٢٠١٨، P.٢٣٠)

---

[١٧]) الثورة البلشفية : هي الثورة التي حدثت في السابع من تشرين الثاني عام ١٩١٧ بقيادة فلاديمير لينين والتي اطاحت بالحكومة المؤقتة برئاسة الكسندر كيرنسكي وادت الى تأسيس دولة اشتراكية عرفت فيمابعد بالاتحاد السوفيتي . للمزيد ينظر: (جارودي ،١٩٩٤)

عاد النزاع ثانية بين أنصار تبعية الكنيسة لليونان والعرب الارثوذكس في آب ١٩٢٢ حينما اختار المجمع الكنسي المقدس في القدس مطراناً للناصرة ممن يتكلمون العربية وفقا لقانون البطريركية الأرثوذكسية الأساسي الذي أصدرته الدولة العثمانية عام ١٨٧٥ والذي كان من الضروري بموجبه أن يعرف مطارنة عكا والناصرة اللغة العربية[٢٢](الموسوعة الفلسطينية ،١٩٨٤ ، ص٤٠٧) .

المبحث الثاني / موقف بريطانيا من الصراع العربي – اليوناني حتى عام١٩٤٨

خلال القرن التاسع عشر شهدت فلسطين العديد من البعثات التبشيرية التي جاءت اليها لاسيما البعثات الروسية التي كان لها دور كبير في دعم العرب الارثوذكس ، فقد ساعدت هذه البعثات على تشكل قيادات وطنية من بين العرب الارثوذكس تولت قيادة الصراع ضد البطريركية اليونانية محاولةً استعادة حقها في تولي منصب البطريركية ، كما أدت السياسة البريطانية اتجاه الكنيسة الارثوذكسية وسيطرتها المباشرة على البطريركية اليونانية الى تعزيز النزعة القومية بين العرب الارثوذكس وتعزيز الوضع القائم لصالح الرهبان اليونانيين وزادت من حده التوترات بين العرب والبطريركية اليونانية ، مما دفع بالعرب الارثوذكس الى توسيع نشاطهم القومي والعمل من أجل التخلص من الادارة اليونانية للكنيسة الارثوذكسية ، كما سعت تلك الحركات العربية الارثوذكسية الى محاربة البيع المباشر للممتلكات الكنيسة الارثوذكسية من قبل السلطات البريطانية الى الحركة اليهودية[٢٣](E. Marmura, ١٩٦٧,P٤٧-٤٨)

اولاً / المؤتمر العربي الأرثوذكسي الأول – حيفا ١٩٢٣

في الظروف الصعبة التي كانت سائدة خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين والسيطرة اليونانية على بطريركية الكنيسة الارثوذكسية ، قامت سلطة الانتداب بواسطة مندوبها السامي بأصدار قانون البطريركية الارثوذكسية عام ١٩٢٢ والذي لم يراعى فيه حقوق العرب فكان محبطاً ومخالفاً لامالهم[٢٤](الغوري،٢٠٠٩ ،ص٦) .

لذلك في عام ١٩٢٣ تحشدت في مدينة حيفا الفلسطينية الوفود الممثلة لمدن وقرى فلسطين كافة والاردن وعقد المؤتمر العربي الارثوذكسي الاول ، وانتخب كل من يعقوب فراج و اسكندر كساب رئيسيين

له[٢٥] (neven ,٢٠٢١,P.٤١) ، وتمخض عن هذا المؤتمر تشكيل لجنة تنفيذية عليا ، وتوصل المؤتمر الى العديد من القرارات التي اشتملت على ماياتي :

- تشكيل مجلس مختلط من الوطنيين يكون ثلثه من رجال الدين الارثوذكس .
- فتح مدرسة الاكليركيه وفتح المجال لابناء الرعية من الارتقاء الى أعلى درجات الكيانات
- فتح مدارس في مناطق الاردن وفلسطين كافه .
- المطالبة بأنتخاب مجالس مليه محلية في جميع المدن والقرى الاردنية والفلسطينية المطالبة بفصل فوري لكل رئيس ديني لا يعرف لغة الشعب[٢٦](السكاكيني ، ٢٠٠٤ ، ص٣٧) .

طالب المؤتمرون بتعريب الكنيسة والمشاركة في ادارة شؤون عقاراتها وباصلاح نظام المحاكم الكنسية وغيرها من المطالب المكررة من نهايات الفترة العثمانية . وعبر اعضاء المؤتمر عن انزعاجهم من دعم البطريركية اليونانية اللا محدود للانتداب البريطاني ، ومن ريبتهم من علاقاته القريبة من رجال الحركة الصهيونية التي ترافقها تصريحات ودية بل مؤيدة اتجاههم [٢٧](قواسمي،٢٠١٩) .

- **لجنة برترام – يونغ**

نتيجة استمرار الخلافات بين البطريرك اليوناني ديمانوس والمجمع المقدس اليوناني ، وبسبب استمرار الاعتراضات والاحتجاجات من قبل العرب الارثوذكس واللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الارثوذكسي ، شكل المندوب البريطاني لجنة خاصة لدراسة الموضوع برئاسة كبير القضاة انطون برترام ومساعده يونغ عام ١٩٢٥ خرجت بنتائج اهمها :

- أن العرب الارثوذكس هم ضحية تطور تأريخي يعكس الوضع الممتاز الذي يجب ان يكونوا عليه سكان البلاد الاصليين موطن انطلاقة الدين المسيحي.
- أن أخويه القبر المقدس قد صبغت البطريركية بالصبغة اليونانية خلال الحكم العثماني الذي امتد ٤٠٠ عام ، وهم يعدون بطريركية القدس وديعه بيد الامة اليونانية ويعتبرون انفسهم حامية يونانية امامية دون النظر الى مسؤوليتهم اتجاه الارثوذكس العرب.

- توصي اللجنة ضروره ازالة الاثار السلبية التي احاطت بالعرب الارثوذكس وتعديل القوانين بحيث تمنح العرب الارثوذكس مزيداً من المشاركة في الادارة ، وان يتمتع العرب بأغلبية الثلثين في المجلس المختلط والسماح بألتحاق الارثوذكس العرب بأخوية القبر المقدس واصلاح المحاكم الكنسية وتعديل قوانين انتخاب البطريرك . وقدمت اللجنة البريطانية مسودة قانون جديد من أجل أن يحل محل القانون العثماني الساري انذاك[٢٨](الموسوعة الفلسطينية ،١٩٨٤، ص٤٠٧ ؛ انضواني ، ١٩٩٩، ص٨٧-٨٩).

رفض اليونانيين جميع توصيات اللجنة بما فيها القانون ، وأدعوا أن هناك وضعاً قائماً لا يمكن تغييره أطلاقاً ، وأن السلطات البريطانية ليس من حقها فرض أي قانون جديد ، أما العرب الارثوذكس فقد طالبوا بتنفيذ هذة التوصيات ، بالاضافة الى مطالبهم التي توصلوا اليها في المؤتمر الارثوذكسي الاول في حيفا ، ورفض العرب الارثوذكس المشاركة بأنتخابات جديدة الا بعد تلبية مطالبهم التي طالبوا بها[٢٩](الغوري ، ٢٠٠٩، ص٤).

ثانياً / المؤتمر العربي الارثوذكسي الثاني في يافا ١٩٣١

طالب العرب من أجل تثبيت حقوقهم بعقد بدلاً عن المؤتمر العربي الارثوذكسي الاول ،فتم عقد المؤتمر العربي الارثوذكسي الثاني في يافا عام ١٩٣١ بحضور المندوبين الممثلين لمدن وقرى فلسطين كافه وانتختب لجنه التنفيذيه برئاسه السيد يعقوب فراج ، اذ تم التاكيد على جميع الحقوق والمطالب التي صدرت عن المؤتمر العربي الاول ، اضافة الى التوصيات التاليه :

- بما ان انتخاب البطريرك العربي في الوقت الحالي لا يمكن تحقيقه لذا يجب السعي لتحقيق ذلك في المستقبل
- رفع احتجاج شديد اللهجه الى المندوب السامي البريطاني لتدخل القنصل اليوناني في شوون البطريركية والاماكن المقدسة في القدس
- مقاطعه الانتخابات للبطريرك وعدم الاعتراف باي بطريرك يتم انتخابه الا بعد تحقيق العرب لكامل حقوقهم[٣٠](العارف ،١٩٥١،ص١٥٤؛(٥٠-٤٩.P,٢٠٢١, NEVEN .

فتوقف انتخاب البطريرك حتى عام ١٩٣٥ لان العرب الارثوذكس عارضوا انتخاب تيموثيوس لمنصب البطريركية عندما قامت السلطات الانتداب البريطاني بأصدار قانون البطريركية الارثوذكسيه رقم ٢٥ لسنه ١٩٣٥ وظل موقف اللجنة التنفيذية على حاله بالرفض المشاركة في الانتخابات البطريرك ومطالبة الكهنة العرب بالالتزام بقرار المقاطعة وعدم مشاركتهم بالانتخابات[٣١](الغوري ، ٢٠٠٩، ص٧ ؛ الموسوعة الفلسطينية ، ١٩٨٤، ص٤٠٧).

وفي عام ١٩٣٥ عقد العرب الارثوذكس سلسلة من الاجتماعات كان أولها في شهر تموز وأخرها في تشرين الثاني ، قرروا خلالها اغلاق كنيسة مارا يعقوب المجاورة لكنيسة القيامة في وجه البطريرك الجديد الذي سيزورها لرئاسه الاحتفالات الدينيه في عيد القديس يعقوب وقررت الامتناع في مختلف المدن والقرى الفلسطينية عن اقامة الاحتفالات الدينية الخاصة بالكنائس المقامة فيها ونشرت بيان في جريدة فلسطين بهذا الخصوص تطلب فيه من جميع ابناء الطائفة مقاطعة الاحتفالات بعيد الميلاد وقد اثر ذلك على منح البطريرك الجديد صلاحيات من قبل المندوب السامي البريطاني لممارسة عمله[٣٢](الغوري ، ٢٠٠٩،ص١٠٣).

على أثر ذلك قامت السلطات الانتداب البريطانية وكعادتها بالتنكر لجميع تعهداتها ووعودها فأصدرت قانوناً جديداً حمل رقم ٢٦ لعام ١٩٣٥ منعت بها اللجنة التنفيذية الفلسطينية من تقديم اعتراضات لدى المحاكم وتم انتخاب البطريرك اليوناني تيموثيوس وتصاعدت الاحتجاجات والمطالب بعدم الاعتراف بالبطريرك وعدم ذكر اسمه بالصلوات والمطالبة باغلاق الكنائس ولم يتوصل الى حل وسط حتى عام ١٩٣٨ الذي نفذت فيه اكثر مبادئ برترام – يونغ وقد اعترفت بريطانيا بالبطريرك تيموثيوس في تشرين الاول عام ١٩٣٩٣٣(انضوني،١٩٩٩،ص٩٩؛الموسوعة الفلسطينية،١٩٨٤،ص٤٠٧).

شكلت لجنة مشتركة للوصول الى حلول للصراع بين البطريرك اليوناني والعرب الارثوذكس وكان هدف البطريرك من المباحثات انتزاع الاعتراف دون تقديم اي مقابل . الا أنه استمرت الاحتجاجات ومقاطعة البطريرك وجميع الاحتفالات الدينية ، مما استدعى تعليق المندوب السامي لانتخاب البطريرك وألفت لجنة لبحث المشكلة مكونة من اعضاء من اللجنة التنفيذية من الاردن وفلسطين ورجال دين يونان لكن فشلت هذه

اللجنة ايضا في الوصول الى تفاهمات ، مما استغلت الحكومة البريطانية ذلك وقامت في عام ١٩٤١ باصدار قانون الجديد غيبت فيها حقوق العرب الارثوذكس واعترفت بالبطريرك[٣٤](الغوري ، ٢٠٠٩، ص٦) .

- **قانون البطريركية الارثوذكسية لعام ١٩٤١**

اعلن عن القانون في يوم العشرين من تشرين الثاني من عام ١٩٤١ واصبح نافذ العمل في حزيران من عام ١٩٤٢ وقد اطلق عليه اسم قانون البطريركية الارثوذكسية رقم ٣٢ لسنه **١٩٤١** وقد تكون من عشرة فصول تشمل ٤٨ مادة اضافة الى ملحقين . تناول واجبات البطريرك المجمع المقدس والمجلس المختلط والمجالس المليه وانتخاب وتعيين البطريرك والاساقفة والاخوية وانتخاب الاعضاء العلمانيين و المجلس المختلط والمحاكم الكنسية واحكام المالية وغيرها . وجاء القانون حلاً وسطاً بين مطالب الطائفة الارثوذكسية وواقع حال البطريركية بغرض تسوية العلاقات بين الطائفة والبطريركية[٣٥] (انضواني،١٩٩٩، ص١١٣).

كان الهدف منه التأكيد على أن بطريركية القدس لن تكون مؤسسة يونانية صرفة ومحاولة لمنح قليل من العدل لابناء الطائفة الارثوذكسية الذين مروا بظروف صعبة فهذا القانون يلبي بعض مطالبهم التي تم اقرارها في المؤتمر الارثوذكسي الاول وقد حول بعض توصيات اللجنة الى قوانين مع الحفاظ على حقوق والمصالح العنصر اليوناني في المزارات والاماكن المقدسة وفي كرسي البطريركية بحيث اعترف بالبطريرك في المجمع وفي المجلس المختلط كشخصية قانونية يرأس جميع الكنائس والاديرة والمزارات العائدة للطائفة الارثوذكسية ويشرف على جميع الميتروبوليت والاساقفة والكهنة والرهبنة وله صلاحية امتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة وتسلم الممرات والوقفيات والتصرف بصفة المتولي[٣٦](انضواني،١٩٩٩، ص١١٣).

وبذلك اطلق القانون يد البطريرك في أموال البطريركية المنقولة وغير المنقولة باستثناء ثلث الايرادات العامة للبطريركية التي تخصص للمجلس المختلط ، الا أنه على الرغم من تلك الامتيازات التي حصلت عليها البطريركية ، الا أنها قدمت مجموعة من الاعتراضات عن طريق رئيس الوزراء اليوناني الى مكتب وزارة المستعمرات البريطانية . اما الارثوذكس العرب فلم تقبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاثودوكس الثاني او ترفض القانون وطالبت بعقد مؤتمر ارثوذكسي جديد للبت بالامر ومناقشته وفي حال رفضت الحكومة

البريطانية عقد هذا الموتمر سوف تطالب اللجنة بتأجيل تنفيذ القانون حتى تسمح الظروف بعقد ذلك المؤتمر[٣٧](الغوري ،٢٠٠٩،ص٦).

ثالثاً / المؤتمر العربي الارثوذكسي الثالث – القدس لعام ١٩٤٤

بقي الصراع قائماً ممادى في عام ١٩٤٤ عقد المؤتمر الارثوذكس العربي الثالث في القدس الذي اكد على جميع مطالب الرعاية الارثوذكسية الواردة بالمؤتمرات السابقة ورفض القانون الذي الصدر من السلطات الاحتلال البريطاني وانتخبت لجنة التنفيذية جديدة برئاسة السيد عيسى العيسى .

- **قانون انظمة الملة الارثوذكسية العربية لعام ١٩٤٧**

بعد الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا كسب رضا حكومة وشعب اليونان خاصة بعد ظهور الشيوعية فيها وتشكيل حكومة ائتلافية قومية كان أغلبها من الشيوعيين . وحينما حدثت فيها الاضطرابات تدخلت بريطانيا عسكرياً من أجل دعم الحكومة اليونانية الموالية لها ضد الشيوعيين ، ممادفع بملك اليونان الى التأكيد على ضرورة المحافظة على الصبغة اليونانية البطريركية الارثوذكسية . وكان الرأي العام العربي الفلسطيني يصر على المطالبة بمنع بيع الاوقاف الارثوذكسية لليهود وطلب من الحكومة الفلسطينية بضرورة الاسراع في حل هذة المسألة على اساس من العدل والمساواة ، واعتبار القضية الارثوذكسية جزءاً من القضية العربية ، كما سعت اللجنة التنفيذية الارثوذكسية الخاصة بالموتمر الارثوذكسي الثالث الى تعريف الجامعة العربية والدول العربية الاعضاء بالقضيه الارثوذكسيه من خلال طرح اهم مراحل النزاع بين الطائفة الوطنية والبطريركية اليونانية ومطالبتهم الى النظر بالقضية من منطلق قومي وسياسي واعطاء اهمية خاصة لمسالة بيع الاراضي الوقفية الارثوذكسية من قبل البطريركية لصالح اليهود[٣٨](انضواني،١٩٩٩،ص١١٥) .

الامر الذي دفع حكومه الانتداب الى ارضاء الارثوذكسية الوطنيه واعطائها بعض المكاسب واستمرت اللجنه التنفيذيه للمؤتمر الارثوذكس الثالث في مسعها عند حكومه فلسطين البريطانية لمراجعه قانون عام ١٩٤١ والدخول في مفاوضات رسميه فطرحت سلطات الانتداب مسوده قانون بمنح الطائفه الوطنيه استقلالا

داخليا في شؤونهم العامه طالما يحافظ على العلاقات الروحيه بين الطرفين وقد وافق كلا الطرفين على المسوده[٣٩](انضواني، ١٩٩٩،ص١٢١).

اصدر المندوب السامي البريطاني عام ١٩٤٧ مجموعة أنظمة بمقتضى قانون البطريرك اطلق عليها اسم (انظمة الملة الارثوذكسية العربية لعام ١٩٤٧) وقد تألفت من سبعة فصول و ثمانية وعشرين مادة ، تميزت بالغموض وعدم الشمولية والتجاهل لكثير من القضايا التي اعتبرت مركزية ومحور خلاف بين الطائفة الارثوذكسية والبطريركية اليونانية ، مثل حق الوطنيين العرب في دخول الاخوية والمجمع المقدس ، وشملت ايضاً اعضاء المجمع وواجباته وصلاحياته وكيفية انتخاب البطريرك والجهات المشتركة في مجلس الترشيح والمجلس المختلط . كما تميز هذا القانون بالمرونة والمطاطية التي تمكن السلطات البريطانية من استغلاله وتفسيره حسب مصالحها . كما تضمن تناقض واضح بين مواده واكتفى بالاشارة الى المجلس المختلط بطريقة غامضة ومختصرة من حيث صلاحياته وواجباته وعدد الاعضاء فيه ونصيب كل فريق من الطرفين العربي واليوناني[٤٠](انضواني،١٩٩٩،ص١٢١).

الا أن الحكومة اليونانية سارعت وقدمت طلب الى الاسراع بالموافقة على نشر قانون البطريركية الارثوذكسي رقم ٣٢ لعام ١٩٤١ في ظل قرار تقسيم فلسطين وتحضير الامم المتحدة لنظام خاص بالقدس ، فأعتبرت الحكومة اليونانية أن أي تأخير بنشر القانون سوف يترك البطريركية الارثوذكسية في موقف ضعيف وغير محمي وخطير في ضوء الاوضاع التي تمر بها فلسطين ، واكدت على استمرار تخصيص ثلث الايرادات السنوية العامة للبطريركية لصالح الطائفة اليونانية دون اعطاء حق النظر او الاعتراض على الميزانية السنوية العامة للبطريركية من قبل العرب الارثوذكس[٤١](انضواني،١٩٩٩،ص١٢٣) .

المبحث الثالث / الجمعيات الارثوذكسية ودورها في الصراع العربي – اليوناني ١٩١٧ – ١٩٤٨

ظهرت أولى اشكال الجمعيات الوطنية في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت في ظاهرها جمعيات خيرية وتعاونية ، الا انها كانت تحمل في طياتها أهداف التخلص من الحكم اليوناني للكنيسة الارثوذكسية واستعادة حقهم الذين حرموا منه ايام السلطان العثماني سليمان القانوني . تأسست المؤسسة

الخيرية الارثوذكسية في يافا عام ١٨٧٩ . وفي بداية القرن العشرين تأسست ثلاث جمعيات ركزت أنشطتها على منشورات ثقافية ومشاريع الخيرية[٤٢]
(انضواني ،١٩٩٩، ص١٠٣).

بعد الدستور العثماني عام ١٩٠٨ صدر أول قانون عثماني يشرع بتأسيس الجمعيات ، لذلك تأسست في عام ١٩٠٩ جمعيات مسيحية اسلامية باجنده سياسيه واضحه لذلك تاسست الجمعيه الاهليه في يافا وفي عام ١٩١٨ وتاسيس ايضا النادي العربي في القدس ، وكان لهذه الجمعيات دور في تعريف الراي العام بالمطالب العرب الارثوذكس . فضلاً عن ذلك كان المثقفون الارثوذكس في فلسطين منخرطين بعمق في تطوير الصحافة ، اذ ظهرت الصحف الفلسطينية كمنبر مهم في للتوعية ضد الاستئثار اليوناني بالكنيسة الارثوذكسية ، وكان لها دور كبير في الصراع العربي ضد النفوذ اليوناني ، وقد تأسست عدة صحف خلال فترة الانتداب البريطاني ، مثل صحيفة الكرمل التي اسسها نجيب نصار عام ١٩٠٨ وكانت تناقش مسائل القومية العربية والنظام ضد الصهيونية والخلافات الارثوذكسية[٤٣](NEVEN ,٢٠٢١, P. ٤٤)

وأسس عيسى العيسى صحيفة فلسطين في يافا في كانون الثاني عام ١٩١١ وكانت تصدر مرتين بالاسبوع وظلت تصدر حتى عام ١٩٤٨ . وكانت هذة الصحيفة مصدراً تاريخياً مهماً لمعرفة اوضاع الرعية الارثوذكسية في فلسطين في النصف الاول من القرن العشرين ، كما انها تابعت القضية الارثوذكسية في هذه الفترة ، فقد خصصت صفحاتها قسماً خاصاً للشؤون الارثوذكسية ومناقشة قضايا الكنيسة ، وقرارات المجلس المختلط الذي كان يجتمع بصفة شبة دورية ويمثل الارثوذكس في فلسطين [٤٤](المجلس المركزي الارثوذكسي ، ٢٠٠٣،ص٦-٩).

كتب عيسى العيسى في مذكراته بأن ترويج وتعزيز الخطاب الارثوذكسي الوطني في مقابل رجال الدين اليونانيين وخدمة القضية ارثوذكسية في المقام الاول ، كان أحد أهم العوامل التي دفعته لتأسيس الصحيفة ، وقد روجت فلسطين فكرة أن النضال ضده الصهيونية والنضال ضد السيطرة اليونانية على الكنيسة الارثوذكسية هما قضيتان مرتبطتان فلسفياً وسياسياً ومركبان في مشروع الفلسطيني ووطني واحد ، واعتبرت

في احدى المقالات اليونان والصهاينة والبريطانيين ثلاثة انتدابات ساعدت احدها الاخرى في سلب العرب الفلسطينيين حقوقهم[٤٥](المجلس المركزي الارثوذكسي ، ٢٠٠٣، ص١٢٣).

شكلت في عام ١٩٢٣تشكلت جمعية النهضة العربية الارثوذكسية التي ارتبط اسمها ارتباطاً مباشراً بالحركة التي اطلقها خليل السكاكيني وعيسى العيسى وقد تمثلت اولى نشاطات الجمعية في تنظيم نقاشات حول الصهيونية في فلسطين وكذلك حول القومية وكانت اهدافها الرئيسية تعزيز الانشطة الدينية للطائفة الارثوذكسية وتوفير المساحة المناسبة للتعبير عن مطالبها. وفي الثلاثينيات تأسست جمعيات ارثوذكسية ايضاً مثل (جمعية المقاصد الحجازية) عام ١٩٣١ و(جمعيه الاخوان الشركس) عام ١٩٣٢ وكذلك (جمعية التضامن الاجتماعي) التي تأسست عام ١٩٤٤ وكانت هذه الجمعيات عرقيه تهدف الى تعزيز التماسك الاجتماعي و تشجيع انشاء مساحة مشتركة من أجل تعزيز الانشطة السياسية والاقتصادية لها[٤٦] ,٢٠٢١, (NEVEN P.٤٥).

الخاتمة

بعد كتابة الموضوع الموسوم توصل الى جملة من الاستنتاجات هي :

١- ان الصراع العربي – اليوناني في الكنيسة الأرثوذكسية هو موضوع معقد يعكس التوترات الاجتماعية والسياسية والدينية التي كانت قائمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين .و يعود جزء من جذور هذا الصراع إلى التاريخ الطويل للوجود اليوناني الأرثوذكسي في الأراضي المقدسة، والذي بدأت معه الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين تجذب الانتباه كأحد المراكز الدينية الهامة .

٢- تأسست الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين في العصور المسيحية المبكرة، وكانت تُعتبر واحدة من أهم المراكز الروحية في العالم المسيحي. وبعد الفتوحات الإسلامية في القرن السابع، وخضعت الكنيسة لسلطة الدولة الإسلامية، لكنها استطاعت الحفاظ على استقلالها النسبي.

٣- وفي عهد السلطان العثماني محمد الفاتح القسطنطينية، وقام بتنظيم شؤون الكنيسة واصبح يتولى إدارة الكنيسة البطريرك، الذي كان من أصل يوناني، وهذا أدى إلى صدامات مع المجتمع العربي المحلي.

٤- مع بداية القرن العشرين، بدأت الحركة القومية العربية تتشكل بشكل أكثر وضوحًا، مما أدى إلى تعبير العرب عن مطالبهم الوطنية والسياسية. في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨)، زاد التوتر بين العرب واليهود، وفي السياق نفسه، أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية، التي تسيطر عليها عناصر يونانية، نقطة توتر إضافية.

٥- بدت الكنيسة وكأنها تمثل مصالح القوى الاستعمارية اليونانية، مما أدى إلى استياء العرب الذين شعروا بأنهم مهمشون في حقوقهم داخل مؤسساتهم الدينية. أدت هذه التوترات إلى انقسامات داخل الكنيسة، حيث دعا بعض القادة العرب إلى ضرورة أن تتولى القيادات المحلية إدارتها.

٦- في عام ١٩٣١، حدثت أزمة كبيرة حين تم انتخاب بطريرك جديد، وهو ما أدى إلى صراع حول الشرعية ولمن تكون السيطرة الحقيقية على الكنيسة. استخدم العرب هذه الأزمة كفرصة لتعزيز مطالبهم في الحصول على مزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية. وقد أطلق العديد من القادة العرب دعوات لإصلاح الكنيسة وجعلها أكثر تمثيلًا للعرب الفلسطيني

٧- استمر هذا الصراع حتى عام ١٩٤٨، عندما شهدت فلسطين أحداث النكبة التي أدت إلى تشريد الكثير من الفلسطينيين. أثرت هذه الأحداث بشكل كبير على الكنيسة الأرثوذكسية ومكانتها، حيث فقد العديد من الأعضاء العرب هويتهم الدينية والاجتماعية نتيجة النزوح.

٨- إن الصراع العربي اليوناني في الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ يعكس واقعًا معقدًا من العلاقات السياسية والدينية. فقد ارتبطت قضايا الهوية والجنسية والدين بشكل وثيق في سياق الصراع الأوسع حول فلسطين، مما جعل الكنيسة لاعبًا رئيسيًا في الأحداث التي شكلت تاريخ المنطقة.

المصادر:

•Nada E. Marmura, "The Orthodox Community in the Holy Land and the Jerusalem Patriarchate: A Study in the Relation Between the Two, and in the Internal Development and, Organization of the Community from ١٩١٨-١٩٤٨." Master's thesis Department of History and

Archaeology, American University of Beirut, Beirut, Lebanon, ١٩٦٧ .

•KONSTANTIONS PAPASTATHIS ، DIPLOMACY،COMMUNAL POLITICS،AND RELIGIOUS PROPERTY MANAGEMENT ،٢٠١٨

•NORIGNEVEN، ORTHODOX CLUBS AND ASSOCIATIONS :CULTURAL، EDUCATIONAL AND RELIGIONS NETWORKS BETWEEN PALESTINE AND TRANSJORDAN ،١٩٢٥-١٩٥٠ ،FRENCH NATIONAL CENTRE FOR SCIENTIFIC RESEARCH ،٢٠٢١

:CULTURAL، • EDUCATIONAL AND RELIGIONS NETWORKS BETWEEN PALESTINE AND TRANSJORDAN ،١٩٢٥-١٩٥٠ ،FRENCH NATIONAL CENTRE FOR SCIENTIFIC RESEARCH ،٢٠٢١.

الرسائل

• رنده سعيد انضواني مربيع ،الصراع بين الاكليروس اليوناني وطائفه الروم الارثوذكس في فلسطين خلال النصف الاول من قرن العشرين ، رساله ماجستير، جامعه بيرزيت، ١٩٩٩.

• سبع شافيه بلقاسم ميسوم ، تطور الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٠ – ١٩٤٨ ، شهاده ماجستير مقدمه الى كليه العلوم الانسانيه والاجتماعيه ، جامعه محمد خيضر– قطب شتمه ، ٢٠١٥ .

الكتب

• احمد حامد ابراهيم القضاة ، نصار القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية ، مركز دراسات الوحده العربيه ، لبنان ٢٠٠٧

• المجلس المركزي الارثوذكسي ، القضيه الوطنيه الارثوذكسيه في فلسطين والاردن ١٩٤٨ – ١٩٩١ ، جمع واعداد وتحرير :جورج طريف الداود زهير غنايم ، مطبعه الشباب ،عمان ٢٠٠٣

• الموسوعة الفلسطينية ، لجنة برترام – يونغ ، القسم الاول ، المجلد الاول ، دمشق ١٩٨٤.

• روجيه جارودي ، موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي ، ترجمة : نورا امين ، دار لو تون دي سيريز للنشر ، باريس ١٩٩٤ .

• عارف العارف ، تاريخ القدس ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥١

• قسم الارشيف والمعلومات ، ارشيف نشرت فلسطين اليوم ، ايار ٢٠١٤ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ٢٠١٨

• لورا روبسون ، الاستعمار والمسيحية في فلسطين الانتدابية ، ترجمة: رندة بعث ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ٢٠١٧.

• كامل جميل العسل ، وثائق مقدسية تاريخية ، المجلد الثالث ، عمان ١٩٨٩

• يوسف الحكيم ، سوريا والعهد العثماني ، المطبعه الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٦ .

• يوميات خليل السكاكيني ، الكتاب الثاني : النهضة الارثوذكسية الحرب العظمى النفي الى دمشق ١٩١٤ – ١٩١٨ ، تحرير :اكرم مسلم ، موسسة الدراسات المقدسية ، فلسطين ، ٢٠٠٤

البحوث والمقالات

• اميل الغوري ، تاريخ القضيه الارثوذكسيه ، شبكه المعلومات السوريه الاجتماعيه ، ٢٠٠٩/١٢/٦

• اميل الغوري ، تاريخ القضية الارثوذكسية نضال مستمر منذ ٥٠٠ عام ، بحث منشور في نشرة كنعان الالكترونية ، السنة التاسعة ، العدد ٢٠٩٢.

• عبد الغني سلامة ، تعريب الارثوذوكسية في فلسطين ، مقال منشور في موقع الملتقى فلسطين ، بتاريخ ٢٥ /كانون الثاني/٢٠٢٣ .

• علي اوسط ابراهيمي ، الدايموغرافية التاريخية لمدينة القدس وجوارها في القرن السادس عشر، بحث منشور في مجلة التراث الادبي ، السنة الثانية ، العدد السادس ، ايران ١٩٧٠

• مروان محمد حمدان ويوسف الاقرع ، الطائفة الارثوذكسية في مدينة القدس الشريف والعلاقة الكنيسة بين رعاياها ١٨٧٤ – ١٩١٧ ، مجلة هيرودوت ، العدد الثامن ، فلسطين ، ايلول ٢٠١٨.

- *هنادي قواسمي ، الكنيسة الارثوذكسية وصفقات بيع الاراضي المقدسة ، بحث منشور في مجلة البيان ، بتاريخ ١٦/٦/٢٠١٩.*
- *هنادي قواسمي ، بطريركية القدس الارثوذكسيه : تاريخ مختصر للسيطرة اليونانية ، مقال منشور في منصة حبر ، بتاريخ ٢٤ / كانون الاول/ ٢٠١٧*